Document: EB 2016/LOT/P.11
Date: 27 October 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن منحة مقترح تقديمها إلى دولة إريتريا من أجل برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Eric Rwabidadi
مساعد مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية
رقم الهاتف: 2905 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: e.rwabidadi@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك **iv**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف البرنامج **3**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 4

جيم– المكونات/النتائج 4

ثالثا– تنفيذ البرنامج **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة 5

دال– الإدارة المالية والتوريد، والتسيير 6

هاء– الإشراف 7

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **7**

ألف– تكاليف البرنامج 7

باء– تمويل البرنامج 8

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 8

دال– الاستدامة 9

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء– المواءمة والتنسيق 11

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال– الانخراط في السياسات 11

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا– التوصية **12**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

إريتريا

برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك

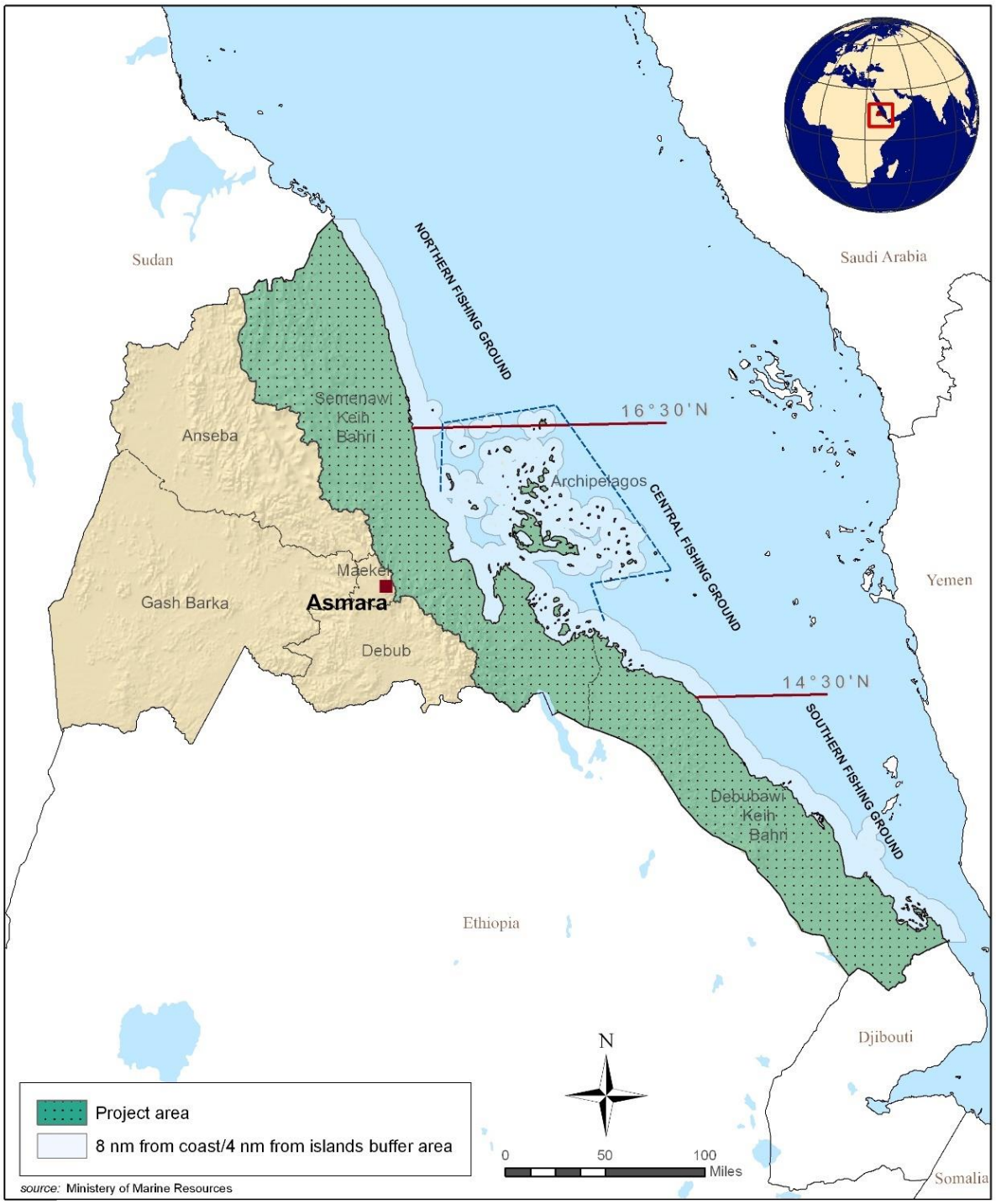

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 29-03-2016

دولة إريتريا

برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المتلقي:	دولة إريتريا
الوكالة المنفذة:	وزارة الموارد البحرية
التكلفة الكلية للبرنامج:	32.12 مليون دولار أمريكي
قيمة منحة الصندوق في إطار القدرة على تحمل الديون:	10.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي)
الجهات المشاركة في التمويل:	جمهورية ألمانيا الاتحادية مرفق البيئة العالمية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
قيمة التمويل المشترك:	ألمانيا: 5.97 مليون دولار أمريكي مرفق البيئة العالمية: 7.89 مليون دولار أمريكي منظمة الأغذية والزراعة: 000 500 دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المتلقي:	1.42 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.35 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها إلى دولة إريتريا من أجل برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك، على النحو الوارد في الفقرة 47.

منحة مقترح تقديمها إلى دولة إريتريا من أجل برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- **السياق الاستراتيجي.** بعد أكثر من عقدين على حصول إريتريا على الاستقلال في عام 1993، لا تزال البلاد تواجه العديد من تحديات التنمية. فالقطاعات الاقتصادية الرئيسية لم تنتعش بشكل كامل بعد، مما ينتج عنه ارتفاع البطالة، وقلة فرص توليد الدخل، وبيئة أعمال غير داعمة للاستثمار، وظروف ضعيفة في الاقتصاد الكلي. والبلد عرضة لموجات جفاف دورية ويبقى معتمدا على الزراعة البعلية، مما يجعله عرضة إلى حد كبير لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

2- في عام 2014، سجلت إريتريا درجة 0.391 على مؤشر التنمية البشرية،[1] وجاءت في المرتبة 186 من أصل 188 بلدا. كما سجلت البلد درجة ضعيفة على مؤشر الجوع العالمي[2]، مسجلة درجة 33.8 في عام 2014. وعلى الرغم من ذلك، كان الأداء الاقتصادي إيجابيا في الفترة الأخيرة، مدفوعا أساسا بقطاع التعدين. وقدر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المائة في عام 2014 و2.1 في المائة في عام 2015 – وهو ضعف ما كان عليه في عام 2013. والتركيبة الحالية للناتج المحلي الإجمالي هي كالتالي: الخدمات (59.9 في المائة)، والقطاع غير الصناعي (17.3 في المائة)، والزراعة، وتربية الحيوانات، والغابات، ومصايد الأسماك (16.9 في المائة)، والصناعة (5.9 في المائة). وازدادت الصادرات في عامي 2014 و2015، ولكن يقدر بأن رصيد الحساب الحالي قد تدهور من 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 1.2 في المائة في عام 2015، ويتوقع أن يكون 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. ويعود هذا جزئيا إلى الانخفاضات في كل من التحويلات وضريبة "التنمية والإنعاش" (وهي ضريبة تقدر 2 بالمائة، وتفرض على مجموعات الشتات الإريترية). واستنادا إلى المادة الرابعة 2009 لصندوق النقد الدولي،[3] تعتبر إريتريا في وضع ما قبل نقطة اتخاذ القرار لكي تصبح بلدا فقيرا مثقلا بالديون، ومؤهلة بالتالي للاستفادة من المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2015. تقرير التنمية البشرية (http://hdr.undp.org/en/2015-report).

[2] المؤشر العالمي للجوع، الذي يصدره المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، هو مقياس مجمع ل: نقص التغذية عموما؛ وهزال الأطفال؛ وتقزم الأطفال. ووفيات الأطفال (http://www.ifpri.org/topic/global-hunger-index).

[3] http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/071813.pdf: لا تتوفر معلومات من صندوق النقد الدولي سوى عن عام 2009؛ ومنذ ذلك الوقت، لم يتم الاتفاق مع حكومة إريتريا حول مواعيد البعثة أو الطرائق الخاصة بالمادة الرابعة التالية.

التابعة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتصنف إريتريا من فئة "الأحمر" ضمن إطار القدرة على تحمل الديون، وهي بالتالي مؤهلة للحصول على تمويل بالمنح بنسبة 100 في المائة.

3- الزراعة، وتربية المواشي، وصيد الأسماك هي الدعائم الأساسية لمعظم الإريتريين، وما بين 60 في المائة و70 في المائة من السكان يعتمدون على هذه القطاعات الفرعية لكسب رزقهم؛ كما أنها تمثل أيضا ما يتراوح بين 20 في المائة و30 في المائة من الصادرات السلعية. غير أن هذه القطاعات تتأثر بالظروف المناخية المتغيرة للغاية، وبنظم زراعة الكفاف البعلية غير الفعالة، وتخصيص الموارد المحدودة، وهوامش الربح المنخفضة. وحقيقة أن أكثر من 80 في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة تشير إلى أن زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين سيكون لهما أثر كبير على الفقر. بينما 26 في المائة من أراضي إريتريا صالحة للزراعة، لا تزرع سوى نسبة 4 في المائة من الأراضي. وأخذ التعدين يكتسب أهمية، وهو مجال الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي. وتوقعات النمو واعدة إذا استغلت إريتريا كل الفرص للتجارة المتاحة لها وفتحت اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى غير التعدين.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

4- لدى إريتريا موارد بحرية ومصايد أسماك كبيرة وغير مستغلة نسبيا، تضم ما يقرب من 000 1 نوع من الأسماك. وتوجد هذه المصايد في بيئة بحرية غير ملوثة ولا تتم الاستفادة منها بشكل كاف؛ ويساهم قطاع مصايد الأسماك فقط بحوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وقدّرت الغلة المستدامة القصوى من مصايد البحر الأحمر الإريتري من عدة مصادر بنحو 000 80 طن سنويا (ويقدم بعض خبراء مصايد الأسماك نطاقا أكثر تحفظا للغلة المستدامة القصوى يتراوح ما بين 000 40 و000 80 طن سنويا نظرا إلى أنه لم يجر تقدير للغلة مؤخرا). وتمثل مصايد الأسماك البحرية الصغيرة حوالي نصف هذه الغلة وهي غير مستغلة استغلالا كاملا حاليا. ونادرا ما يتجاوز مجموع مصيد الأسماك المسجل 000 10 طن سنويا، منها أقل من 000 2 طن يتم صيدها من قبل صغار الصيادين.

5- سيدعم البرنامج حكومة إريتريا في ضمان استخدام موارد مصايد الأسماك البحرية للبلد بصورة مستدامة لتحسين سبل عيش المجتمعات الساحلية. وعلى وجه التحديد، سيقوم البرنامج بما يلي: (1) دعم زيادة إنتاج الأسماك مع ضمان عدم تجاوز مستويات الإنتاج التقديرات التاريخية للغلة المستدامة القصوى (بالنسبة للأسماك البحرية الصغيرة، ستكون محدودة ب 000 19 في السنة)؛ (2) دعم وزارة الموارد البحرية في الرصد والتنفيذ؛ (3) تحديث تقديرات الغلة المستدامة القصوى وتعديل الأهداف عند الضرورة؛ (4) الاستثمار في استعادة وحماية النظام الإيكولوجي.

6- يمثل إجمالي إنتاج الأسماك المتوقع عند إنزالات الصيد ما تقدر قيمة مبيعاته الأولى بحوالي 50 مليون دولار أمريكي. وينطوي ذلك على استثمار ضخم في صيد الأسماك، والتجهيز، وخدمات الدعم الأخرى مثل بناء القوارب، وإمدادات معدات الصيد، والتخزين البارد، وإنتاج الثلج ومواد التغليف، وفرص توزيع وتسويق الأسماك في المناطق الداخلية. وسوف يستهدف البرنامج أساسا الصيادين الذين يستخدمون القوارب الخشبية التقليدية ذات المحركات (إلى جانب قلة تستخدم قوارب الزجاج الليفي المحسنة ذات المحركات). ويشمل

المستفيدون الآخرون "الصيادين المرتجلين" الذين لا يملكون أي أصول للصيد. وسوف يعالج البرنامج العديد من العوامل المقيدة ويساهم في زيادة الإنتاجية، والإنتاج، وتحسين سبل عيش المستفيدين المستهدفين. وتوفر غابات المنغروف في إريتريا فرصا لتكميل سبل العيش بإنتاج العسل، والأعلاف للحيوانات الصغيرة، وحطب الوقود، وضمان جدوى مصايد الأسماك على المدى الطويل.

7- تمثل مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية فرصة أخرى للاستثمار من أجل زيادة إنتاج الأسماك، والدخول، والتغذية. وقد أنشأت الحكومة، بدعم من شركاء إنمائيين آخرين أكثر من 330 خزان مياه، 70 منها مزودة بأنواع الأسماك مثل أسماك البلطي، والشبوط، والسلور. غير أن موارد مصايد الأسماك الداخلية للبلد ليست مستغلة بشكل كبير نظرا إلى أن: العديد من المجتمعات المحلية لا تدرك الفوائد التغذوية؛ وتفتقر إلى مهارات ومعدات صيد الأسماك؛ أو أن صيد الأسماك ليس جزءا من تقاليدهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فرص للانخراط في تربية الأحياء المائية باستخدام الأقفاص التي توضع في خزانات المياه أو في برك خارجية تستمد مياهها من خزانات المياه. وسوف يستهدف البرنامج 15 من خزانات المياه لتجريب الممارسات الجيدة واختبار النماذج التي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها في خزانات المياه الأخرى. كما سيساعد البرنامج في وضع خطط حفظ مقاومة لتغير المناخ من أجل خزانات المياه، والتي ستؤدي إلى تحسين إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، وتعزيز تغذية ودخول السكان الريفيين.

ثانيا– وصف البرنامج

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

8- **منطقة البرنامج**. سيكون البرنامج وطنيا في نطاقه ويستهدف جميع الأقاليم (زوبا) الستة في مناطق إريتريا الساحلية والداخلية. وسيكون هناك تركيز خاص على مواقع إنزال الصيد البحري، وخزانات المياه الداخلية لتربية الأحياء المائية، وأسواق الأسماك الداخلية. وعلى ساحل البحر الأحمر، سيستهدف البرنامج إقليمي البحر الأحمر الشمالي والبحر الأحمر الجنوبي. وفي الأقاليم الداخلية عنسبا، ودبوب، وقاش بركه، وميكيل، سيكون البرنامج محدد المواقع وسيعمل في خزانات مياه مختارة تملك إمكانات عالية لإنتاج الأسماك.

9- **المجموعة المستهدفة**. تتألف المجموعة المستهدفة من: (1) صغار الصيادين (أصحاب القوارب الصغيرة من الرجال والنساء، وأعضاء طاقم الصيد، والصيادين المرتجلين) الذين يشاركون إما كأفراد أو تعاونيات؛ (2) صغار المزارعين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشاركون في زراعة الكفاف، وتربية الحيوانات الصغيرة حول خزانات المياه الداخلية، وأولئك الذين يشاركون في إعادة تأهيل مناطق مستجمعات المياه، والمهتمين بالأنشطة الاقتصادية على طول سلسلة إمداد مصايد الأسماك الداخلية؛ (3) رواد الأعمال الشباب (الصيادين وغير الصيادين) الذين يرغبون في إنشاء المؤسسات التجارية أو الجمعيات التعاونية التي تستجيب لطلب السوق من المنتجات والخدمات السمكية؛ (4) النساء، وخاصة الأسر التي ترأسها المرأة، اللاتي سوف يشكلن 30 في المائة على الأقل من المستفيدين من البرنامج.؛ (5) الجنود المسرحين والأشخاص المشردين داخليا.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

10- **غاية البرنامج وهدفه الإنمائي.** سينفذ البرنامج على مدى فترة سبعة سنوات من 2017 إلى 2023. وهدف البرنامج هو المساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي للأسر وتخفيف وطأة الفقر الريفي. وهدفه الإنمائي هو زيادة الدخول وتحسين الأغذية بين المستفيدين المستهدفين، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وفي سعيه وراء هذا الهدف، سوف يدعم البرنامج صغار الصيادين البحريين والداخليين من أجل إنتاج فائض (ضمن الغلة المستدامة القصوى لمصايد الأسماك) للأسواق. ولتحقيق ذلك، سوف ينشئ شراكات مستدامة مع جهات فاعلة مختلفة على طول سلاسل قيمة الإنتاج والتسويق. وسيكون الهدف تحويل قطاع مصايد الأسماك الصغيرة من الكفاف إلى صناعة تجارية مستدامة.

جيم- المكونات/النتائج

11- **المكون 1. تنمية نظم مصايد أسماك مستدامة.** سوف يدعم هذا المكون إنشاء البنية الأساسية والتكنولوجيات الضرورية للإنتاج وعمليات ما بعد الحصاد، وتسويق واستهلاك الثروة السمكية البحرية والداخلية. وسوف يتحقق ذلك من خلال ثلاثة مكونات فرعية:

(1) تنمية إنتاج مصايد الأسماك البحرية ونظم ما بعد الحصاد؛

(2) تنمية مصايد الأسماك الداخلية واستخدامها المستدام؛

(3) تنمية الأسواق وتعزيز استهلاك الأسماك.

12- **المكون 2. خدمات دعم مشاريع مصايد الأسماك.** يسعى هذا المكون إلى ما يلي: (1) تعزيز تنمية وبناء قدرات التعاونيات ومجموعات المشاريع الأخرى؛ (2) تعزيز خدمات تقديم المدخلات لضمان أن التعاونيات ومجموعات المشاريع المنشأة قانونيا تتمكن من الوصول إلى المدخلات المطلوبة للقيام بأعمال مستدامة وذات جدوى اقتصادية تتعلق بالأسماك. وسوف تتحقق هذه الأهداف من خلال مكونين فرعيين:

(1) تنمية قدرات ريادة الأعمال؛

(2) تعزيز خدمات إمدادات المدخلات.

13- **المكون 3. التعزيز المؤسسي ودعم التنفيذ.** تتمثل أهداف هذا المكون الشامل في: (1) ضمان أن المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ والإشراف على عمليات تنفيذ البرنامج المختلفة لديها القدرة على القيام بواجباتها بصورة فعالة؛ (2) إدارة وتيسير البرنامج بصورة كفؤة وفعالة من خلال تنسيق التخطيط والتنفيذ، والإدارة والرقابة المالية، ودعم التوريد، والرصد والتقييم، وإدارة وتقاسم المعرفة، والإبلاغ عن التقدم المحرز، والاتصال مع أصحاب المصلحة الآخرين. وسوف تتحقق هذه الأهداف من خلال مكونين فرعيين:

(1) بناء قدرات وزارة الموارد البحرية والوكالات المنفذة الأخرى من أجل تنمية قطاع مصايد الأسماك؛

(2) تنسيق البرنامج وخدمات دعم التنفيذ

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

14- الهدف الشامل للبرنامج هو تعزيز نظم الإنتاج والروابط مع الأسواق. وسوف يستخدم البرنامج المجتمعات المحلية كنقطة دخول، وينخرط مع المؤسسات المحلية في التخطيط التشاركي للتنمية المستدامة لمصايد الأسماك. وسوف ينفذ البرنامج من خلال نظام الحكومة اللامركزي ويدمج فيه بالكامل، وستكون الاستدامة جانبا مركزيا في نهج البرنامج. وسوف يدعم البرنامج المشاريع في الانخراط مع الأسواق من أجل زيادة عوائد استثماراتها وإنشاء آليات عامة وخاصة لضمان استمرارية الفوائد. وسيتم تعميم قضايا التمايز بين الجنسين في كافة نواحي البرنامج من خلال: (1) ضمان أن قضايا المساواة بين الجنسين تعتبر في حوار السياسات وتدريب الموظفين؛ (2) وضع خطط عمل للبرنامج تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وتحديد جهات اتصال للقضايا الجنسانية على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم (الزوبا)؛ (3) تعزيز مشاركة المرأة في أنشطة البرنامج، ولا سيما تلك التي تركز على إنتاج الأسماك البحرية الصغيرة والروابط مع الأسواق؛ (4) رصد تمكين المرأة عن كثب.

باء- الإطار التنظيمي

15- ستشترك عدة مؤسسات حكومية وكيانات من القطاع الخاص في إدارة، وتنسيق، وتنفيذ البرنامج. وستكون وزارة الموارد البحرية الوكالة المنفذة الرائدة، وسيتم دعمها من قبل: (1) لجنة توجيهية للبرنامج يرأسها الوزير المسؤول عن مصايد الأسماك مع تمثيل للوزارات ذات الصلة المباشرة بغاية البرنامج وهدفه الإنمائي؛ (2) مكتب وطني لتنسيق البرنامج مجهز بعدد كاف من الموظفين. وعلى مستوى الأقاليم، سيتم تنفيذ البرنامج، وإدارته، وتنسيقه من خلال النظم الإدارية للأقاليم. وسيتم إنشاء مكاتب إقليمية لتنسيق البرنامج في جميع الأقاليم الستة لتعزيز إدارة البرنامج وتنسيقه.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة

16- **التخطيط.** ستكون خطط العمل والميزانيات السنوية الأدوات الرئيسية للتنفيذ والرقابة التشغيلية. وسوف تعد خطط العمل والميزانيات السنوية لجميع المشاركين في البرنامج، بدءا بأصحاب المصلحة الأوليين على مستوى المجتمع المحلي. وسوف تحدد هذه الخطط الأنشطة بحسب الاحتياجات والأولويات من خلال عملية تخطيط تشاركية.

17- سيتلقى المكتب الوطني لتنسيق البرنامج خطط العمل والميزانيات السنوية من مناطق الأقاليم الستة وجميع مناطق البرنامج الأخرى، ويقوم باستعراضها، وتنسيقها، وتوحيدها بالتعاون مع وزارة الموارد البحرية. وسيقدم المكتب الوطني لتنسيق البرنامج خطط العمل والميزانيات السنوية الموحدة إلى اللجنة التقنية للبرنامج لاستعراضها والتصديق عليها قبل عرضها على اللجنة التوجيهية للبرنامج للموافقة عليها، وعلى الصندوق لاستعراضها على أساس "عدم الاعتراض". ومن أجل تيسير الإعداد الصحيح لخطط العمل والميزانيات السنوية، سيتم توفير التدريب عند البدء بالبرنامج.

18- **الرصد والتقييم.** سيتم تضمين الرصد والتقييم في مكون التعزيز المؤسسي ودعم التنفيذ، بتنسيق من المكتب الوطني لتنسيق البرنامج. وسوف يصل هذا النظام إلى جميع المنفذين على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم، وسيتم دعمه بموظفين مهنيين إضافيين، سيعملون بصورة وثيقة مع متخصصين في الموضوع لتعزيز التعلم وإدارة المعرفة. وسوف يغذي نظام الرصد والتقييم نظام معلومات الإدارة الخاص بوزارة الموارد البحرية ونظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق.

19- **التعلم وإدارة المعرفة.** سيستند التعلم وإدارة المعرفة إلى نظام البرنامج للرصد والتقييم، ولا سيما بشأن الاستعراضات والتقديرات التشاركية للدروس المستفادة خلال التنفيذ. وسوف يتصل فريق الرصد والتقييم على المستوى الوطني بنظائره على مستوى الأقاليم لوضع نظام لإدارة التعلم وإدارة المعرفة.

دال– الإدارة المالية والتوريد، والتسيير

20- **الادارة المالية.** تم تقييم الترتيبات المقترحة للإدارة المالية للبرنامج على أنها معتدلة المخاطر. لذا فقد تمت التوصية باستخدام برمجيات المحاسبة Laccie بدلا من النظام الحكومي للإدارة المالية. وقد اكتسب المكتب الوطني لتنسيق البرنامج، الذي سيكون مركز المحاسبة، خبرة من خلال برنامج تنمية مصايد الأسماك في تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، كانت برمجيات المحاسبة Laccie قد صممت تحديدا من أجل المشروعات التي تمولها الجهات المانحة ويمكنها إعداد التقارير المالية المطلوبة.

21- **تدفق الأموال.** سيفتح حساب معين في مصرف إريتريا المركزي لتلقي حصائل منحة الصندوق ومساهمات جمهورية ألمانيا الاتحادية ومرفق البيئة العالمية. وسيتم فتح حساب تشغيلي للبرنامج في مصرف يوافق عليه الصندوق وفقا للأنظمة الحكومية. ولتيسير تتبع الأموال، سيكون لكل إقليم حساب تشغيلي مخصص لتلقي السلف النقدية المخصصة للأنشطة بحسب خطط العمل والميزانيات السنوية المعتمدة، والتي ينبغي تبريرها قبل أي طلب لسلفات لاحقة.

22- **مراجعة الحسابات.** ستستخدم عمليات مراجعة الحسابات الحكومية من أجل البرنامج. وكما كان الحال بالنسبة لبرنامج تنمية مصايد الأسماك، ستترك حرية التصرف للمراجع العام للحسابات في إريتريا لإجراء المراجعة أو تعيين شركة مراجعة حسابات خاصة مستقلة مقبولة لدى الصندوق. وفي كلتا الحالتين، ستتطلب اختصاصات مراجع الحسابات استعراض "عدم اعتراض" من قبل الصندوق على أساس سنوي. وسوف يدرج المراجعون الداخليون لوزارة الموارد البحرية البرنامج في خطط المراجعة الداخلية الجارية السنوية، ويصدرون تقارير رسمية مرتين في السنة على الأقل.

23- **التوريد.** ستتم جميع التوريدات الممولة من البرنامج وفقا لإجراءات التوريد الوطنية إلى الحد الذي تكون معه متسقة بالمبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. وتم تقدير الإطار القانوني والتشريعي للتوريدات العامة على أنه متين ما فيه الكفاية. وهناك ضوابط وتوازنات ضمن النظام للتأكد من أن التوريد العام ينفذ بشفافية وتنافسية. وتشير الدروس المستفادة من برنامج تنمية مصايد الأسماك إلى أنه ينبغي تعيين مسؤول توريد خاص بالبرنامج لتعزيز: (1) إدارة السجلات؛ (2) إدارة العقود؛ (3) إدماج التوريد في صياغة الميزانية؛ (4) إعداد التقارير.

24- **الشفافية، والتسيير، ومكافحة الفساد.** ستحافظ الحكومة على إطار للتسيير ومكافحة الفساد طوال فترة تنفيذ البرنامج للتخفيف من مخاطر التدليس والفساد، وتعزيز الاستخدام الفعال لأموال البرنامج. وستشمل التدابير المحددة للتخفيف من المخاطر الائتمانية التي تم تحديدها ما يلي: (1) استخدام نظام المحاسبة Laccie في المكتب الوطني لتنسيق البرنامج للحد من مخاطر الأخطاء البشرية؛ (2) الضوابط والتوازنات في التعاقد والإدارة؛ (3) إدماج البرنامج في خطط المراجعة الداخلية ضمن جميع الأقاليم؛ (4) التحويلات المرتبطة بالأنشطة إلى الأقاليم بدلا من الصروفات النقدية العامة؛ (5) الإبقاء على البيان الحالي لسقف النفقات المستخدم في المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق في إريتريا، نظرا للمخاطر الكامنة؛ (6) ترتيبات لعدد كاف من الموظفين؛ (7) مواصلة بناء قدرات وحدة الائتمان التعاوني للتعامل مع تمويل الأصول.

هاء- الإشراف

25- سيتم الإشراف على البرنامج بصورة مشتركة من قبل الصندوق وحكومة إريتريا. وسيقرر تواتر البعثات وتشكيلها بحسب المتطلبات الفعلية من خلال التعاون مع الصندوق والحكومة. ويفضل أن تتم بعثات الإشراف كل ستة أشهر. ولن ينظر إلى الإشراف كعملية تفتيش عام أو تقييم، وإنما كفرصة لتقدير الإنجازات والدروس المستفادة، وللتأمل المشترك بشأن تحسين التنفيذ وزيادة احتمال تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج.

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

26- **تكاليف البرنامج.** تقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج على مدى سبع سنوات، بما في ذلك الطوارئ، والضرائب، والرسوم، بحوالي 32.12 مليون دولار أمريكي، كما هو مفصل في الجدول التالي:

الجدول 1

تكاليف البرنامج بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*مرفق البيئة العالمية*		*منظمة الأغذية والزراعة*		*ألمانيا*		*الحكومة*		*المستفيدون*		*المجموع*	
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1- تنمية نظم مصايد أسماك مستدامة	4 958	40.4	6 508	53.0	-	-	26	0.2	286	2.3	504	4.1	12 284	38.2
2- خدمات دعم مشاريع مصايد الأسماك	3 376	31.4	128	1.2	-	-	5 940	55.3	445	4.1	846	7.9	10 735	33.4
3- التعزيز المؤسسي ودعم التنفيذ	6 666	73.2	1 254	13.8	500	5.5	-	-	686	7.5	-	-	9 105	28.3
مجموع تكاليف البرنامج	**15 000**	**46.7**	**7 890**	**24.6**	**500**	**1.6**	**5 966**	**18.6**	**1 417**	**4.4**	**1 351**	**4.2**	**32 124**	**100.0**

باء- تمويل البرنامج

27- يقدر مجموع تكاليف استثمارات البرنامج وتكاليفه المتكررة الإضافية، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بحوالي 32.12 مليون دولار أمريكي (481.8 مليون نافكا إريتري). وسوف يمول البرنامج من الحكومة، ومنحة الصندوق، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومساهمات المستفيدين. وأكد الصندوق على منحة تعادل قيمتها 15 مليون دولار أمريكي من التجديد العاشر لموارد الصندوق، مما يمثل نسبة 46.7 في المائة من إجمالي تكاليف البرنامج. وستساهم جمهورية ألمانيا الاتحادية بمبلغ 5.96 مليون دولار أمريكي (18.6 في المائة من إجمالي تكاليف البرنامج)؛ والتزم مرفق البيئة العالمية بمبلغ 7.89 مليون دولار أمريكي (24.6 في المائة)؛ وستساهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بمبلغ 000 500 دولار أمريكي (1.6 في المائة)؛ والمستفيدون بحوالي 1.35 مليون دولار أمريكي (4.2 في المائة من إجمالي تكاليف البرنامج) من خلال المشاركة في أعمال الإنشاءات، وإنشاء مواقع مصايد الأسماك، وشراء المدخلات مثل معدات الصيد. وسوف تمول الحكومة الضرائب والرسوم (1.42 مليون دولار أمريكي، أو ما يمثل 4.4 في المائة من إجمالي تكاليف البرنامج). وترد في الجدول 2 تفاصيل ترتيبات التمويل.

الجدول 2

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		*مرفق البيئة العالمية*		*منظمة الأغذية والزراعة*		*ألمانيا*		*الحكومة*		*المستفيدون*		*المجموع*	
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
أولا- التكاليف الاستثمارية														
ألف- الأشغال	3 367	32.8	6 155	59.9	-	-	26	0.3	227	2.2	504	4.9	10 279	32.0
باء- المركبات	1 707	72.1	54	2.3	-	-	-	-	605	25.6	-	-	2 367	7.4
جيم- المعدات والمواد	2 206	22.5	353	3.6	-	-	5 929	60.4	487	5.0	845	8.6	9 820	30.6
دال- الاستشارات	562	38.3	356	24.3	500	34.1	-	-	48	3.3	-	-	1 466	4.6
هاء- التدريب	4 187	86.7	629	13.0	-	-	10	0.2	1	-	1	-	4 829	15.0
مجموع التكاليف الاستثمارية	**12 029**	**41.8**	**7 548**	**26.2**	**500**	**1.7**	**5 966**	**20.7**	**1 368**	**4.8**	**1 351**	**4.7**	**28 761**	**89.5**
ثانيا- التكاليف المتكررة														
ألف- الرواتب العلاوات	1 370	80.0	343	20.0	-	-	-	-	-	-	-	-	1 713	5.3
باء- التكاليف لتشغيلية	1 601	97.0	-	-	-	-	-	-	50	3.0	-	-	1 650	5.1
مجموع التكاليف متكررة	2 971	88.3	343	10.2	-	-	-	-	50	1.5	-	-	3 363	10.5
مجموع تكاليف البرنامج	**15 000**	**46.7**	**7 890**	**24.6**	**500**	**1.6**	**5 966**	**18.6**	**1 417**	**4.4**	**1 351**	**4.2**	**32 124**	**100.0**

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

28- **الفوائد والمستفيدون.** سيستهدف البرنامج 500 17 أسرة (500 87 شخص) من خلال 600 مجموعة. وتبلغ تكلفة المستفيد الواحد 361 دولار أمريكي (حوالي 800 1 دولار أمريكي للأسرة الواحدة) وسوف يقدم البرنامج دعما مباشرا لتعاونيات صيد الأسماك الداخلية، ومشاريع صيد الأسماك البحرية الصغيرة، ومشاريع إضافة القيمة السمكية (مثل تجفيف الأسماك)، وباعة وتجار الأسماك، وتسويق الأسماك، وتوفير المدخلات من خلال وحدة الدعم التعاونية وإنشاء مصنع للثلج المستدام.

29- **الفوائد المتوقعة** تشمل ما يلي: (1) زيادات في إنتاج وجودة الأسماك المسوقة؛ (2) ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجين والتجار كنتيجة لتجميع منتجات الأسماك، وتحسين عمليات التسويق؛ (3) زيادة تأجير الموارد على مستوى المجتمع المحلي؛ (4) فوائد المستهلكين مثل تعزيز توافر منتجات الأسماك بأسعار معقولة عن طريق الحد من عدم الكفاءة على طول سلسلة القيمة؛ (5) تمكين النظم الحكومية التي استفادت من تنمية القدرات.

30- **التحليل الاقتصادي.** يملك البرنامج إمكانات لتوليد معدل عائد اقتصادي نسبته 17 في المائة على مدى فترة عشر سنوات.

31- **مؤشرات الأثر.** من المتوقع أن ييسر البرنامج التنمية المستدامة للإنتاج، والتجهيز، والروابط مع الأسواق بالنسبة لمصايد الأسماك البحرية والداخلية، وإيصال كميات أكبر من الأسماك للمستهلكين. وسوف يؤدي ذلك إلى: توليد فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء؛ وزيادة دخول صيادي الأسماك على نطاق صغير في المجتمعات الساحلية والداخلية في إريتريا؛ وزيادة كمية وجودة الأسماك المسوقة في المناطق الساحلية والداخلية؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المجتمعات المستهدفة.

دال– الاستدامة

32- **الاستدامة المؤسسية.** ستضمن العملية التشاركية لتصميم البرنامج، ونهج التخطيط المتجه من القاعدة إلى القمة استجابة طرائق تنفيذ البرنامج لمشاغل المجتمعات المستهدفة، والأولويات الخاصة بالقطاع، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، والإطار المؤسسي الوطني. ويخلق النهج شعورا بالملكية ويبني الأساس للاستدامة بعد إغلاق البرنامج. وسوف يتم ترسيخ البرنامج بالكامل في الإطار المؤسسي للحكومة على جميع المستويات، وقد التزمت الحكومة بمواصلة هذا الإدماج بعد تنفيذ البرنامج. ويشمل نهج بناء القدرات المؤسسية المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات، فضلا عن التعاونيات ومجموعات المشاريع لضمان استمرار دعم المهارات للأنشطة التي بدأها البرنامج بعد إنجازه.

33- **الاستدامة الاقتصادية/استدامة الدخل.** سيبني البرنامج قدرات المجموعات المستهدفة في وضع خطط الأعمال لمشروعاتها الفرعية، والإدارة المالية الحصيفة؛ وسيتم ربط مجموعات المشاريع بالأسواق. ويشير التحليل المالي للبرنامج إلى أن أعضاء مجموعات المشاريع المختلفة سيحسنون دخولهم ويكسبون عوائد أفضل على استثماراتهم. وسوف تعزز هذه الفوائد المالية، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى المدخلات، الاستدامة، والقابلية للتكرار، وتوسيع النطاق. وسوف يوفر توافر صندوق دوار من خلال وحدة الائتمان التعاوني فرصا لمجموعات المشاريع عالية الأداء لتوسيع أعمالهم على المدى الطويل.

34- **الاستدامة البيئية والمناخية.** سيعزز البرنامج ممارسات الصيد المستدامة بيئيا من خلال اعتماد نهج تحوطي ينطوي على تعزيز وإنفاذ ممارسات الإدارة الجيدة لمصايد الأسماك. وسوف تدعم تدخلات البرنامج التكيف مع تغير المناخ من خلال الاستثمار في "مصدات الصدمات المناخية"، والتي تشمل إدارة مستجمعات المياه، وزيادة احتفاظ التربة بالمياه للحد من آثار الجفاف وهطولات الأمطار الغزيرة، وإعادة تأهيل وزراعة أشجار المنغروف لحماية دورها الهام في النظم البيئية الساحلية. كما يدمج هذا النهج الآثار المتوقعة لتغير المناخ ويستخدم هذه البيانات في دراسات الجدوى للبنية الأساسية.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

35- هناك عدة مخاطر محتملة يمكن أن تقوض نجاح البرنامج إذا لم يتم التخفيف من آثارها. فتأخير البدء بالبرنامج، وبطء الصروفات خلال السنوات الأولى من التنفيذ، وارتفاع معدل دوران الموظفين كانت من المشاكل المتكررة في الحافظة. وللتخفيف من هذه المخاطر، سيعمل البرنامج بترتيبات مؤسسية مماثلة لمشروع تنمية مصايد الأسماك، وسيدار من قبل نفس وحدة إدارة البرنامج ذات الخبرة. والتوسع في أنشطة الصيد، إذا لم تتم السيطرة عليها بشكل صحيح، يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد السمكية وتجاوز الغلة المستدامة القصوى لكل من مصايد الأسماك البحرية والداخلية. وتشمل تدابير التخفيف: (1) تحديد مستويات صيد محافظة أدنى من تقديرات الغلة المستدامة القصوى (000 19 طن سنويا لأسماك السطح الصغيرة)؛ (2) دعم وزارة موارد الثروة السمكية في قدرات الرصد، والرقابة، والمراقبة؛ (3) تحديث تقديرات الغلة المستدامة القصوى وتعديل الأهداف عند الحاجة؛ (4) الاستثمار في استعادة وحماية النظام الإيكولوجي. أما بالنسبة لمصايد الأسماك الداخلية، فإن البرنامج سييسر إنشاء تعاونيات الصيد مع مدونات معيارية للصيد والممارسات البيئية. وسيدعم البرنامج أيضا مفرخة لتجديد أرصدة خزانات المياه عند الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتلقى المرشدون من وزارة الموارد البحرية وتعاونيات الصيد تدريبا في التزويد بالأسماك والحصاد المستدام.

36- استنادا إلى درجة إريتريا ال 18 وفق مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية لعام 2015، تعتبر المخاطر الأساسية للبلد مرتفعة. وقدرت المخاطر الائتمانية على أنها متوسطة نظرا إلى إدخال تدابير التخفيف التي تم التنويه إليها أعلاه.

37- **المخاطر المناخية.** قدرت حساسية البرنامج لآثار تغير المناخ على أنها معتدلة. ويتصل الخطر الأكبر بالأثر غير المعروف لارتفاع درجات حرارة مياه البحر على موارد الأسماك البحرية. ومن خلال رصده للأنشطة، سيتمكن البرنامج من التكيف مع التغيرات في الأرصدة السمكية. وفي مرحلة التصميم، لم تكن هناك بيانات متوفرة لإجراء تقدير متعمق لمخاطر المناخ.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

38- يمتثل البرنامج لكل من (1) الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025؛ (2) الوصول إلى فقراء الريف: سياسة الاستهداف في الصندوق؛ (3) سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يتواءم تركيز البرنامج على التغذية مع استراتيجية الحكومة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والتزام الصندوق بالتدخلات الحساسة للتغذية وخطط العمل بشأن تعميم قضايا التغذية. وسيتم تنفيذ البرنامج بالامتثال لسياسات الصندوق بشأن إدارة الموارد الطبيعية، واستراتيجية تغير المناخ. وقد أدمجت تدابير التكيف مع تغير المناخ في أنشطة البرنامج من أجل معالجة المخاطر الأساسية الناتجة عن مناخ متغير وإمكانية مضاعفة تلك النتائج على النظم الإيكولوجية. وكمزيد من الحماية، وضع الصندوق إجراء للشكاوى بشأن عدم الامتثال المزعوم لسياساته الاجتماعية والبيئية، والجوانب الإلزامية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق.

باء- المواءمة والتنسيق

39- يتواءم البرنامج بالكامل مع أولويات الاستثمار الحكومي كما هي محددة في وثيقة استراتيجية الأمن الغذائي لإريتريا، ووثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر، والخطط الخمسية للتنمية الاستراتيجية (2013 -2017) لقطاعي الزراعة ومصايد الأسماك في البلد. وسوف يتم تضمينه بالكامل في الإطار المؤسسي وآليات التنفيذ اللامركزيين للحكومة. وستضمن الروابط بين اللجان التوجيهية والتقنية، وكذلك بين فرق الإدارة، والتنسيق، والتعاون، والتعلم، وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة. ومن المتوقع أن ينتج عن الروابط التشغيلية بين وزارة الموارد البحرية والوزارات الأخرى ذات الصلة، والشركاء الإنمائيين الآخرين في قطاع مصايد الأسماك تآزرات مع البرنامج.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

40- **الابتكار**. توفر مصايد الأسماك البحرية الصغيرة فرصا لإدخال تقنيات جديدة ومنتجات ووصفات مبتكرة. وتشمل التقنيات والمنتجات السمكية الجديدة التي ستتم تجربتها تشكيلات مجففة شمسيا، والتخليل، ومسحوق السمك، ومركزات البروتين، والوجبات الخفيفة المحضرة من الأسماك المملحة، والمضغوطة والمجففة شمسيا، والمنتجات المخمرة، وزيت السمك، وصلصات السمك، ووصفات سمكية مختلفة. وسيتم إدخال المنتجات الناجحة لدى مجموعات مشاريع تجهيز وتسويق الأسماك للاستخدام التجاري. كما سيجرب البرنامج تكنولوجيات جديدة لتعزيز الإنتاج السمكي.

41- **توسيع النطاق**. سوف تستخدم الخبرات من برنامج تنمية مصايد الأسماك لتوجيه تدخلات البرنامج، ولا سيما إنشاء التعاونيات ومجموعات المشاريع، وتنمية القدرات، وتمويل المدخلات. وقد أنشأ برنامج تنمية مصايد الأسماك نموذجا لتمويل الأصول، والذي أصبح أساسيا للحفاظ على قطاع صيد الأسماك على نطاق صغير للبلد، لا سيما بالنسبة للأسماك الكبيرة على طول السواحل. وسوف يوسع برنامج إدارة موارد مصايد الأسماك نطاق هذا النموذج المجرب للوصول المستدام إلى المدخلات السمكية ويكررها في سلاسل إمدادات مصايد الأسماك البحرية الصغيرة والمصايد الداخلية. وستتمكن مجموعات المشاريع في حلقات مختلفة من هذه السلاسل من الوصول إلى المدخلات التي تحتاج إليها من أجل القيام بأعمال تجارية تتعلق بالأسماك مستدامة وذات جدوى اقتصادية.

42- سيقوم البرنامج بتجريب تربية الأحياء البحرية – استزراع الكائنات البحرية من أجل الأغذية – وأنشطة تنمية تربية الأحياء المائية في النظم البحرية والداخلية بهدف إثبات جدواها الاقتصادية والتقنية. وسوف يستهدف تدخل مصايد الأسماك الداخلية ما يصل إلى 15 خزان مياه لتوليد الممارسات الجيدة القابلة للتكرار في بقية خزانات المياه في شتى أنحاء البلد.

دال- الانخراط في السياسات

43- يوفر البرنامج فرصة من أجل: (1) اختبار نُهج ونماذج، وتكنولوجيات جديدة ضمن مصايد الأسماك البحرية الصغيرة، ومصايد الأسماك الداخلية، والمناطق الساحلية؛ (2) دعم جهود الحكومة لتحليل فعالية سياسات مصايد الأسماك، بما في ذلك تلك المعنية بالإنتاج والإدارة المستدامين لموارد مصايد الأسماك.

وسوف تستخدم الدروس المستفادة من خلال البرنامج لإثراء الحوار الذي تقوده الحكومة حول السياسات الوطنية. وسيحافظ البرنامج على الانخراط في السياسات المتعلقة بنظم تسويق منتجات الأسماك والأطر القانونية والتنظيمية المتصلة بها، ولا سيما فيما يتعلق بدور هيئة التعاون الوطنية المعنية بمصايد الأسماك، وتعاونيات صيادي الأسماك في تسعير المنتجات السمكية.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

44- ستتشكل اتفاقية التمويل بين دولة إريتريا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثائق القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المتلقي. وترد نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كذيل بهذه الوثيقة.

45- ودولة إريتريا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

46- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا– التوصية

47- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى دولة إريتريا منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها عشرة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (10.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: Fisheries Resources Management Programme (FReMP)

(Negotiations concluded on 12 October 2016)

Grant Number: ___

Programme Title: Fisheries Resources Management Programme (the "FReMP" or "the Programme")

The State of Eritrea (the "the Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

HEREBY agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2) and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of April 2014, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Debt Sustainability Framework (DSF) Grant to the the Recipient (the "Financing"), which the the Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. The amount of the DSF Grant is ten million seventy hundred and fifty thousand Special Drawing Rights (SDR 10 750 000).

2. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.

3. A designated account in US Dollars, operated by the Ministry of Marine Resources (MMR), shall be opened at the Bank of Eritrea (BE) to receive the proceeds of the DSF grant.

4. The Recipient shall provide counterpart financing in the form of taxes and duties exemption for the Programme in an amount estimated to be equivalent to one million four hundred and seventeen thousand US dollars (USD 1 417 000).

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be Ministry of Marine Resources.

2. Additional Programme Parties include, but are not limited to: Ministry of Local Government, Ministry of Agriculture, Ministry of Land, Water and Environment (MLWE), the National Union of Eritrean Women (NUEW), the National Union of Eritrean Youth and Students (NUEYS), and the Massawa College of Marine Science and Technology.

3. The Programme Completion Date shall be the seventh anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

1. The Financing will be administered and the Programme supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

(a) The National Project Coordination Office (NPCO) shall have been duly established and key Programme management positions filled by personnel acceptable to IFAD;

(b) The Recipient shall have established a Programme Steering Committee (PSC) as referred to under Schedule 1 section II of this Agreement;

(c) The Recipient shall have prepared a draft Programme Implementation Manual (PIM) in form and substance satisfactory to the Fund.

2. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Recipient:

Minister of Marine Resources
P.O. Box 923
Asmara, Eritrea

For the Fund:

President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated _____, has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for the Fund and one (1) for the the Recipient.

STATE OF ERITREA

_____
(Authorized Representative)
(Name and Title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. Target Population. The Programme shall directly benefit about 17,500 households in the Programme Area including: (a) small-scale fishers (i.e. men and women that are either small boat owners, crew members, foot fishers[4] that will be dealt with either as individuals or as cooperatives/groups; (b) rural smallholders (non-fishers mainly involved in subsistence agriculture and keeping small livestock) living around the target water reservoirs in inland Zobas and interested to engage in economic activities along selected links of the inland fisheries supply chain. This group also includes smallholders living and involved in rehabilitation of the catchment areas of the target water reservoirs; (c) youth entrepreneurs (fishers and non-fishers) interested in establishing business enterprises/cooperatives to respond to market demand for fishery products and services; (d) women, and especially women headed households (WHHs), accounting for at least 30% of the Programme's beneficiaries; and (e) demobilised soldiers and Internally Displaced People.

2. The gender strategy under the Programme shall aim at providing equal opportunities for women and men to participate in and benefit from development of the marine and inland fishery sector through FReMP activities. Women will be specifically targeted to account for at least 30% of beneficiaries and one target group comprises young women (accounting for 15% of total beneficiaries). The Programme will support women, and in particular women heads of households, to increase their incomes through value-addition in the fisheries sector with a specific focus on processing and through micro-businesses. WHHs and women in male-headed households, including young women, will be empowered to build small businesses or effectively engage in fishing related activities (i.e. processing and marketing, net making and mending). Their membership and leadership in cooperatives will be encouraged. Climate-smart investments will support the use of labour-saving technologies, such as solar fish driers. Furthermore, through construction of fish processing plants, the Programme will facilitate access to water and this will be benefit to women. Household methodology will stimulate discussions at the household level regarding workloads which, invariably, result in an improved allocation of tasks between household members.

3. Programme area. The Programme shall be national in coverage targeting all six Zobas of Eritrea including the coastal and inland areas, particularly targeting water reservoirs for aquaculture and up-country fish markets and will be implemented over a period of seven years. The Programme will be site-specific and will operate in areas with selected dams, principally to promote effective and sustainable inland fisheries to boost household incomes and nutrition for rural populations. It will also engage in promotion activities to raise the level of fish consumption by rural and urban households. With regard to selection of the inland water reservoirs for the inland fisheries activities, the following will be considered: (a) high potential for fish production; (b) low risk of drying out; (c) high opportunities for community participation; (d) accessibility (as indicated by the presence of a community of potential users); and (e) the degree of watershed conservation and/or on-going watershed conservation activities. Emphasis should be put on good water inflow and balance as critical consideration for dam fisheries. At least a minimum depth (approximately 7 metres) should be maintained throughout and this needs to be agreed by the various water users. Consideration should be given to safety

[4]Foot fishers are small scale fishers who access the fishing grounds on foot as they lack fishing assets and catch fish mainly for subsistence purposes.

for fishing activities. These aspects will be incorporated in the dams and watershed management plans.

4. Goal. The goal of the Programme is to contribute to household food and nutrition security and the alleviation of rural poverty.

5. Objective. The objective of the Programme is increased incomes and improved nutrition situation for targeted beneficiaries and sustainable management of natural resources.

6. Components. The Programme shall consist of the following Components:

Component 1. Develop Sustainable Fisheries Systems– The component will support the establishment of necessary infrastructure, and technologies for production and post-harvest operations, marketing and consumption of both marine and inland fisheries. This will be achieved through three subcomponents:

(a) Development of Marine Fisheries Production and Post-Harvest Systems;

(b) Development and Sustainable Utilization of Inland Fisheries; and

(c) Market Development and Promotion of Fish Consumption.

Component 2. Fisheries Enterprises Support Services– This component seeks to achieve two objectives: (a) promote the development and capacity building of cooperatives and other enterprise groups; and (b) strengthen the input provision services to ensure that the legally constituted cooperatives and enterprise groups have access to the requisite inputs to undertake economically viable and sustainable fish-related businesses. These objectives are to be achieved, through two subcomponents:

(a) Entrepreneurial Capacity Development; and

(b) Strengthening of Input Supply Services.

Component 3: Institutional Strengthening and Implementation Support. The objectives of this cross-cutting component servicing the two technical components are: (a) to ensure that the institutions mandated with the responsibilities of implementing and overseeing the different implementation processes of the Programme have the requisite capacity to effectively execute their respective duties; and (b) to facilitate and manage the Programme in an efficient and effective manner by providing overall coordination, including planning and implementation, financial management and control, procurement support, monitoring and evaluation, knowledge management and sharing, progress reporting, and liaison with all relevant institutions. These objectives are to be achieved, through two subcomponents:

(a) Capacity Building of Ministry of Marine Resources and other implementing agencies for the development of the fisheries sector; and

(b) Programme Coordination and Implementation Support Services.

II. Implementation Arrangements

7. The Government of Eritrea will provide necessary operational environment for the development of the fishery sector. Suitable policies and strategies to encourage private sector investment will be promoted and technical services will be provided to improve the capacity of small-scale fishers. The government will also undertake measures to prevent over-exploitation of marine resources, and protect the coastal environment.

8. The Ministry of Marine Resources (MMR) shall, as the Lead Agency for the Programme, be responsible for the overall management of the Programme. The Office of the Minister in MMR will provide leadership, oversight and strategic guidance. MMR will be responsible for review and updating of fisheries sector policies, strategy, and regulations.

9. The Programme delivery systems will be integrated into the government's decentralized institutional framework and shall be implemented within the MMR organisational and operational structures involving coordinated implementation by the MMR and its Zoba branches, and the participating communities at Kebabi level.

10. The management, coordination and implementation of the Programme will involve various government institutions as well as private sector entities, where applicable, that will play different roles at various levels for effective delivery of the Programme to the intended beneficiaries. The process will be governed by four main principles: (a) alignment with government systems and procedures, especially those governing public expenditure management and procurement, and integration of Programme implementation into relevant institutions in decentralized government structure; (b) greater empowerment of beneficiaries to take lead role through their grassroots institutions in Programme planning and implementation; (c) cooperation with private sector service providers, where applicable; and (d) stronger partnerships and harmonization with other development partners and other stakeholders in the sector.

11. A National Programme Coordination Office (NPCO) under MMR will be established and adequately staffed and shall be responsible for the day to day overall coordination of implementation of the Programme including preparation of the Annual Work Plan and Budget (AWPB), procurement, progress reporting, monitoring and evaluation, procurement and financial management. The NPCO shall also ensure timely preparation and submission of the Review Reports, Programme Completion Report and the Annual Audit reports. As much as possible, the financial management, Monitoring and Evaluation and procurement for the programme will be aligned with the government systems as long as they are consistent with IFAD procedures.

12. The various MMR Departments and Divisions will provide technical support and backstopping to the Programme in accordance with their respective mandates. At decentralised levels, MMR zonal branches technical staff and the Zoba administrations will take a lead role in technical coordination and delivery of FReMP. Relevant Programme implementation entities will be strengthened in terms of technical and institutional capacity to effectively respond to the scope and technical demands of the Programme.

13. The oversight responsibility will be entrusted to a Programme Steering Committee (PSC), which will be chaired by the Minister of MMR and will include key ministries involved in the implementation of the Programme the Ministry of Local Government, Ministry of Agriculture, and Ministry of Land, Water and Environment and such other members as may be agreed from time to time by the Recipient and the Fund. The Programme Coordinator shall be the Secretary. The PSC will provide policy and strategic guidance, providing oversight of implementation to ensure that the programme achieves the intended objectives and sectoral goals. The PSC shall approve AWPB and ensure

resolution of conflicts or bottlenecks that may arise during implementation. It shall review and approve all reports including, inter-alia, the AWPB, audit reports, progress and Monitoring and Evaluation reports, Review Reports and Programme Completion Report before forwarding to IFAD. The Committee will meet on a six monthly basis.

14. A Programme Technical Committee (PTC) shall be established to support the functions of the PSC. The PTC chairperson, secretary and members will be appointed by the Minister of MMR. The PTC will be responsible for the provision of technical support to PSC on policy and strategy issues affecting programme implementation. The PTC will also be responsible for reviewing and synthesizing technical documents for final scrutiny and approval by the PSC. Its membership shall include representatives of key technical entities in MMR and other implementing agencies, such as: the Directors of the six Zoba administrations, Director Generals of the MMR Departments, and Directors of Divisions of MMR, Head of the Cooperative Support Unit (CSU), Head of National Union of Eritrean Women (NUEW), National Union of Eritrean Youths (NUEY), a representative of College of Marine Science and Technology and the Programme Coordinator and four representatives of fishing communities, (two of whom will be women) or such other members as may be agreed from time to time by the Recipient and the Fund. The committee will meet on a quarterly basis. It will review progress of implementation, resolve any technical issues, review the AWPB and ensure its technical coherence and consistency with the Programme design report and endorse it before presentation for approval by the PSC.

15. Programme Implementation Manual (PIM). The MMR shall finalise the draft PIM, including a Financial Management Manual. The MMR shall submit the PIM to the Fisheries Development Steering Committee for approval. When so approved, the Programme Coordinator shall forward the PIM to the Fund for comments and no objection. The PIM shall be submitted to the Fund no later than six months after the Programme becomes operational.

Schedule 2

Allocation Table

1. Allocation of Proceeds. (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Grant and the allocation of the amounts of the Grant to each Category. All amounts are 100% net of taxes.

Category		Grant Amount Allocated (expressed in SDR)
I.	Works	2 170 000
II.	Vehicles	1 100 000
III.	Equipment and Materials	1 420 000
IV.	Training	3 060 000
V.	Salaries and Allowances	890 000
VI.	Operating Costs	1 040 000
Unallocated		1 070 000
TOTAL		10 750 000

(a) The category “Training” includes consultancies for an amount of SDR 360 000.

2. Start-up Costs. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal but after the date of entry into force shall not exceed an aggregate amount of USD 150 000 and shall be incurred only for expenses related to Categories III, IV, V, VI.

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Recipient to request withdrawals from the Financing Accounts if the Recipient has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Programme:

1. Gender. The Recipient shall develop a gender strategy for the Programme to ensure that gender concerns shall be mainstreamed in all Programme activities throughout the implementation period, in order to offer equal opportunities under the Programme to men, women, women headed households, youth and other disadvantaged groups.

2. Counterpart Funds. The Recipient shall ensure that counterpart funds are clearly identifiable in the financial management system and all financial statements.

3. Audit. The Terms of Reference of the external audit shall include a specific review of IT control system financial reporting.

Logical framework

Results Hierarchy	Indicator Name	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
Goal: Contribute to household food and nutrition security and the alleviation of rural poverty	• Reduction in prevalence of chronic malnutrition (stunting)	• 50%	• 49%	• 47%	Global Nutrition Report 2015, RIMS baseline and impact surveys, household survey, MTR.	Programme start-up and completion	NPCO and Ministry of Health	Political, Social and Economic environment are favourable to the fishing and fish farming sector development (A); Macro-economy stagnates (R); Affordable fish products available in large quantities to poor consumers
	• Percentage increase in household asset ownership	• TV: 37% Radio: 61% Mobile phone: 69% Bicycle: 40% Horse cart: 23%	• 4% increase over baseline	• 10% increase over baseline				
Development Objective: Increased incomes and improved nutrition situation for targeted beneficiaries and sustainable management of natural resources.	• Number of HH receiving programme services	• 0	• 8,000 HH	• 17.500 HH	MMR Annual Reports; M&E Reports; MTR, PCR; Special Studies	Annual	MMR and NPCO	Political, Social and Economic environment are favourable to the fishing and fish farming sector development (A); Macro-economy stagnates (R); Increased level of awareness on fish nutritional value and consumption, especially in the inland Zobas (A).
	• Percentage increase in annual net income of artisanal fishers, processors and traders	• 0	• 15%	• 30%		Annual	MMR and NPCO	
	• Hectares of land and mangroves under sustainable management • Increased fish consumption and dietary diversity	• Mangrove: 0 • Watershed: 0 • 0.4 kg per year	• Mangrove: 750 ha • Watershed: 7,000 ha • 0.7 kg per year	• Mangrove: 1,500 ha • Watershed: 16,000 ha • 1.5 kg per year	MMR Annual Reports; M&E Reports; MTR, PCR; Special Studies Food survey, MMR Annual Reports; M&E Reports; MTR, PCR; Special Studies	Annual	MMR and NPCO	
Outcome 1 Production systems for fisheries	• Average annual value of all fish delivered to consumers (USD):	• USD 0.6 million	• USD 15 million	• USD 50 million	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Increased fish consumption, especially in the inland

Results Hierarchy	Indicator Name	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
developed and delivering increased volumes of fish to consumers	• Average annual volumes of all fish delivered to consumers (tonnes) Small pelagic (dry) Large fish (wet)	• Small pelagic: 260 • Large fish: 1,800	• Small pelagic: 2,000 • Large fish: 1,840 (marine large fish 1,800 and inland fish: 40)	• Small pelagic: 3,800 • Large fish: 3,100 (marine large fish 3,000 and inland fish: 100)	Food survey MMR data	Annual	NPCO, ZPCO	Zobas (A). Coastal ecosystems managed and improved.
Outputs 1 1.1. Marine fishing cooperatives are established and receive adequate inputs	• Number of marine fishing (large fish and small pelagic) cooperatives supported	• Large fish: 37 • Small pelagic: 0	• Large fish: 40 • Small pelagic: 80	• Large fish: 67 • Small pelagic: 255	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Supportive Policy and legal framework
1.2. Inland fisheries at the target water reservoirs established	• Number of watershed management plans above reservoirs established and effectively implemented • Number of inland fisheries cooperatives/enterprise groups established and operational	• 0 • 0	• 3 • 3	• 15 • 15	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Supportive Policy and legal framework
1.3. Small pelagic fish processing/marketing cooperatives supported	• Number of viable small pelagic fish processing/marketing cooperatives handling 100 tons of fish loaded	• 0	• 30	• 90	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Supportive Policy and legal framework
Outcome 2 Viable fisheries enterprises are developed and sustainable	• Number of viable primary fisheries enterprises[5] established • An umbrella cooperative for marketing small pelagic established and functioning profitably at the end of programme	• 41 • 0	• 80 • 1	• 250[6] • 1	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Supportive Policy and legal framework
Output 2 2.1. Cooperatives/ enterprise groups established and receiving assets financing	• Percentage of cooperatives/enterprise groups receiving inputs from CCU	• 20%[7]	• 40%	• 80%	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Supportive Policy and legal framework

[5]Fishing, processing, engine repair, net-making and marketing enterprises. Viable enterprises are sustainably operating enterprises without programme support
[6]Total number of enterprises established is 358, estimated success rate 70%
[7]It is estimated that about 20% of the cooperatives established under FDP are currently receiving inputs from the CCU on a credit basis.

Results Hierarchy	Indicator Name	Baseline	Mid-term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	Assumptions
2.2. CCU fully established at national and branch levels and providing services to members on a profitable basis	• Number of cooperatives receiving and servicing fishing assets through CCU	• 41	• 100	• 250	Programme M&E reports	Annual	MMR and NPCO	Supportive Policy and legal framework Capacity of CCU and cooperatives developed